رسالة في علم الكلام

للفخر الرازي

تحقيق

نزار حمادي

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

قال الإمام العلم الهمام

فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي

رحمه الله تعالى:

كل موجود سوى الواحد تعالى ممكن لذاته.

وكل ممكن لذاته محدث.

فكل موجود سوى الواحد تعالى محدث.

بيان المقدمة الأولى، أنّا لو فرضنا موجودين كل واحد منهما واجب لذاته، كانا متشاركين في [الوجوب][1] الذاتي، ولكان كل واحد منهما مباينا للآخر [في التعين][2]، وما به المشاركة غير ما به المباينة، فكل واحد منهما مركب [من][3] [الوجوب] [4] الذي به المشاركة، و[من][5] التعيّن الذي به المباينة، وكل مركب ممكن، فهو مفتقر إلى كل واحد من أجزائه، وكل واحد من أجزائه غيرُه[6]، فكل مركب فهو مفتقر إلى غيره، وكل مفتقر إلى غيره فهو ممكن لذاته، فكل واحد من ذينك [الواجبين][7] ممكن لذاته، هذا خلف.[8]

ثم إنا ننقل الكلام إلى كل واحد من ذينك الجزئين[9]، فإن كانا واجبين عاد التقسيم الأول، فيلزم تركب كل واحد من ذينك الجزئين [من] [10] جزئين آخرين، ولزم التسلسل، وحينئذ يكون كل واحد من ذينك الواجبين مركبا من أجزاء غير متناهية، وذلك محال؛ لأنّ كل كثرة فالواحد فيها موجود، فكل واحد من آحاد تلك الكثرة إن كان واجبًا عاد التقسيم الأول فيه، فلا يكون [الواجب][11] واحدا، هذا

---

1 في الأصل: الوجود

2 ليست في الأصل. وقد عبر عن التعين في الملخص بالهوية.

3 في الأصل: عن

4 في الأصل: الوجود

5 في الأصل: عن

6 الأربعين: لأن الكل مغاير لكل واحد من أجزائه.

7 في الأصل: الوجهين

8 راجع هذا الاستدلال بالتفصيل في المباحث المشرقية (451/2، 452، 453) وفي الملخص(مخ)، وباختصار في المحصل (ص177) والأربعين (ص37). وراجعه في الأبكار عن الفلاسفة وتضعيف الآمدي له (522/1)

9 أي ما به المشاركة وما به المباينة.

10 في الأصل: عن

11 في الأصل: الواحد

خلف، وإن لم يكن شيء من تلك الأجزاء واجبا، أو لم يكن بعضها واجبا، كان المركب المفتقر في تحقُّقه إلى كل واحد من تلك الأجزاء أولى أن لا يكون واجبا. فثبت بهذا البرهان أن واجب الوجود لذاته لا يكون أكثر من واحد، فثبت أنّ كل موجود سوى الواحد فإنه ممكن لذاته.

فإن قيل: لم لا يجوز أن يكون الوجوب بالذات عبارة عن وصف سلبي، فيكون الاشتراك حاصلا في وصف سلبي، ويكون التباين واقعا بتمام الماهية، فلا يلزم التركيب!؟[1]

سلّمنا أن الوجوب ليس وصفا سلبيا، لكن لم لا يجوز أن يكون التعين وصفا سلبيا؛ لأنه لو كان التعين ثبوتيا لكان تعين ذلك التعين زائدا عليه، ولزم التسلسل، وهو محال. وإذا كان التعين سلبيا، كان [التباين][2] في تمام الماهية، ويكون التباين واقعا بأمر سلبي فلا يلزم التركيب.[3]

والجواب عن الأوّل: لا يجوز أن يكون الوجوب وصفا سلبيا لوجهين[4]:

الأول: أنه نقيض اللاوجوب، واللاوجوب محمول على الممتنع وعلى الممكن الخاص الذي لا يمتنع كونه معدوما، والمحمول على المعدوم وعلى ما لا يمتنع أن يكون معدوما لا بد وأن يكون معدوما؛ وإلا لزم قيام الوصف الموجود بالمعدوم، وهو محال. وإذا كان اللاوجوب عدميا كان الوجوب ثبوتيا؛ ضرورة أنه لا بد في أحد النقيضين من كونه ثبوتيا.[5]

والثاني: أن الوجوب تأكُّد الوجود، والشيء لا يتأكد بنقيضه، فيمتنع كون الوجوب وصفا سلبيا.[6]

والجواب عن السؤال الثاني: أن المفهوم من كونه إنسانا لا يمتنع من احتمال الشركة، والمفهوم من كونه هذا الإنسان يمنع من احتمال الشركة، وتمام المفهوم من الإنسان حاصل في المفهوم من هذا الإنسان، فإذن المفهوم من هذا الإنسان زائد على المفهوم من الإنسان بقيد زائد، وذلك الزائد يمتنع أن يكون عدميا، ليس عبارة عن عدم أي أمر كان، بل عن كونه ليس هو ذلك الآخر، وإذا كان هذا التعين سلبا للسلب، وسلب السلب ثبوت، فهذا التعين ثبوت. وذلك التعين الآخر يساوي هذا التعين في كونه

---

[1] أورد الآمدي هذا الاعتراض في الأبكار (523/1)

[2] في الأصل: التنافي

[3] هذه الاعتراضات لم ترد في المباحث المشرقية. ووردت في الملخص (مخ)، وهو ثمّ لم يجب عليها، فإنه قد انتصر فيه لكون الوجوب والتعين أمران سلبيان.

[4] رجّح الفخر في كتابه « ملخص أبحاث المتقدمين ومحصل آراء الأولين» عدمية وجوب الوجود وكونه غير ثبوتي، وعقد لذلك فصلا استعرض فيه أدلة الفريقين مضعفا أدلة المثبتين لوجوديته.

[5] أورد الآمدي في الأبكار وأجاب عنه قائلا: « قولكم: لاوجوب صفة للعدم، قلنا: الوجوب أيضا صفة للعدم الممتنع، فإنه يصدق عليه واجب العدم، فاتصاف العدم بلاوجوب وإن دل على كونه عدميا ــ فاتصاف العدم بالوجوب يدل على أن الوجوب عدمي» (524/1). وفصل الجواب الشريف الجرجاني في شرح المواقف (335/1)

[6] أورده الآمدي في الأبكار وأجاب عنه قائلا: « لا نسلم أن الوجوب تأكد الوجود، بل هو عبارة عن عدم افتقار الوجود إلى علة خارجة.» (524/1)

تعينا، فذلك التعين الآخر أيضا ثبوت. [وإذا][1] كان ذلك التعين الآخر ثبوتا، وجب أن يكون هذا التعين ثبوتا؛ لأنه لا تفاوت في أفراد الماهية الواحدة، فثبت كون التعين أمرا ثبوتيا.

قوله: «يلزم التسلسل»، قلنا: مدفوع بأنّ السواد من حيث إنه سواد ماهية، والتعين من حيث إنه تعيّن ماهية، وتعين كل واحد منهما هو بالآخر، ولا يلزم الدور؛ لأن كون هذه الماهية علة لتعين تلك الماهية، وتلك الماهية علة لتعين هذه الماهية، لا يوجب الدور. فقد اندفع السؤال.

فهذا كله لبيان المقدمة الأولى، وهي أن كل موجود سوى الواحد ممكن لذاته.

وأما بيان المقام الثاني، وهو أن كل ممكن لذاته فهو محدث، فهو أن الممكن مفتقر إلى مؤثر، وكل ما افتقر إلى مؤثر فهو محدث.

أمّا إن كل ممكن فلا بد له من مؤثر، فلأن الممكن: هو الذي تكون ماهيته من حيث هي هي قابلة لوجود والعدم على السوية. وإذا حصل هذا الاستواء امتنع حصول الرجحان إلا بشيء منفصل، فثبت أن كل ممكن فهو مفتقر إلى مؤثر.

وإنما قلنا: إن كل مفتقر إلى المؤثر فهو محدث، وذلك لأن افتقار الممكن إلى المؤثر إما أن يكون حال وجوده أو حال عدمه؛ فإن كان حال وجوده، فإما أن يكون حال حدوثه أو حال بقائه؛ ويمتنع أن يكون حال بقائه؛ وإلا كان تأثير ذلك المؤثر في تحصيل شيء يصدق عليه أنه كان حاصلا قبل ذلك، فيكون ذلك إيجادا للموجود، وإنه محال.

فإن قيل: لم لا يجوز أن يقال: تأثير المؤثر في إبقائه. وكونه باقيا أمر زائد على الذات!؟

قلنا: لما كان تأثيره في جعل كونه باقيا، وكونه باقيا حكم حادث، فحينئذ يكون وجود المؤثر في ذلك الحكم الحادث لا في الباقي، وقد فرضناه مؤثرا في الباقي، هذا خلف!

فثبت أن افتقار الأثر إلى المؤثر لا يمكن أن يكون حال بقائه، فهو إما حال حدوثه وإما حال عدمه، وعلى كلا التقديرين فإنه يجب في كل مفتقر إلى المؤثر أن يكون محدثا، فثبت أن ما سوى الواحد تعالى ممكن، وثبت أن كل ممكن مفتقر، وثبت أن كل مفتقر محدث، فثبت بهذا البرهان القاطع أن كل ما سوى الواحد تعالى فإنه محدث.

واعلم أن هذا البرهان يفيد أن الأجسام والأعراض محدثة، ويفيد أنه لو ثبت القول بوجود موجودات غير متحيزة ولا قائمة بمتحيزة، فهي أيضا محدثة، ويفيد أن واجب الوجود واحد لا شريك له ولا ضد ولا ندّ، ويفيد أنه ليس في ذاته كثرة ولا مقدارية ولا عقلية. وكل من نظر في كتب الكلام

---

[1] في الأصل: وأما ان

علم أن هذه المطالب كانت صعبة على المتكلمين، وأنهم لم يذكروا في إثباتها حجة إقناعية، فضلا عــن يقينية. والحمد لله الذي أرشد وهدى.

فإن قيل: إذا كان الكل محدثا سوى ذلك الواحد تعالى، فذلك الواحد متقدم على كل مــا ســواه، وتقدمه عليها ليس إلا بالزمان، فالزمان قديم، وذلك يقدح في أنه لا قديم إلا الواحد!؟

والجواب: تقدم الأمس على اليوم ليس بالعلية، ولا بالطبع؛ وإلا يصح أن يوجدا معا، وظــاهر أنه ليس بالشرف ولا بالمكان، ولا يمكن أيضا أن يكون بالزمان؛ وإلا لكان الزمــان زمانيــا، فيلــزم تسلسل أزمنة لا نهاية لها دفعة واحدة، وذلك محال، فقد ظهر أن تقدم بعض أجزاء الزمان على البعض ليس بالزمان، فلم لا يجوز أن يكون تقدم الواجب على الممكن على هذا الوجه!؟ وحينئــذ تنــدفع تلــك الإشكالات، وظهر بما ذكرنا أن العقل والنفس والهيولى والطبيعة لو ثبت القول بها وجــب أن يكــون كلها محدثا مخلوقا مسبوقا بالعدم، وأنه لا قديم إلا الله والأحد الصمد.

فصل

مما يدل على أنّ للحوادث بداية، وجوه:

الأول: أن الحركة ماهيتها تقتضي المسبوقية بالغير؛ لأن حقيقتها عبارة عن الانتقال مــن أمــر إلى أمر، فماهيتها تقتضي أن تكون مسبوقة بذلك المبدأ، وماهية الأوّل تنافي المسبوقية، فالجمع بينهمــا محال.

الثاني: لو فرضنا حوادث كل واحد منها مسبوق بغيره لا إلى أول، كان كل واحد منها مسبوقا بعدم لا أول له، ولا شك أن تلك العدمات غير متناهية، بل هي مجتمعة، فإذن مجموع تلــك العــدمات مجتمعة في الأزل، فلو حصل في الأزل شيء من الموجوات لكان السابق والمسبوق قد وجــدا معــا، وهو محال، وإن لم يوجد شيء من الموجوات في الأزل كان لمجموع الموجوات أول، وهو المطلوب.

الثالث: إن لم يحصل في الأزل شيء من الموجودات، كان لمجموع الموجودات بدايــة، فــإن حصل في الأزل شيء فذلك الشيء إن كان مسبوقا بغيره يلزم أن يكون الأزلي مسبوقا بغيــره، وهــو محال، وإن لم يكن مسبوقا بغيره فهو أول الحوادث، وقد فرضنا أنه لا أول لها، هذا خلف.

فصل

إذا ثبت أن ما سوى الواحد تعالى محدث، وثبت أن ذلك الواحد تعالى واجب قديم، فنقول: تأثير ذلك الواجب في تلك المحدثات إما أن يكون بالاختيار أو بلا اختيار؛ فإن كان لا بالاختيار بل بالإيجاب لزم من قدم ذلك الواحد قدم تلك الآثار، أو من حدوث تلك الآثار حدوث ذلك القديم، وهو محال. ولمّــا

بطل هذا القسم ثبت أن تأثير ذلك الواحد في وجود تلك الممكنات بالاختيار، وثبت أن صانع العالم فاعل مختار، لا موجب بالذات.

ولمّا ثبت هذا، ثبت أنه عالم بحقائق هذه الماهيات؛ لأن القصد إلى تكوين ماهية من الماهيات لا يمكن إلا بعد الشعور بتلك الماهية وتصور تلك الماهية؛ فإن من لم يحضر عنده تصور ماهية امتنع منه القصد إلى تلك الماهية، فثبت أن تصورات الماهية حاصلة لواجب الوجود. وإذا كانت تلك التصورات حاصلو لذات الله تعالى وجب أن تكون التصديقات البديهية حاضرة عنده؛ لأن التصديقات البديهية هي التي يكون مجرد تصور طرفيها كافيا في جزم الذهن بإسناد أحد الطرفين إلى الآخر، وإذا كان تصور الطرفين حاضرا كان ذلك التصديق واجب الحصول، ثم إن التصديقات البديهية مستلزمة للمكتسَب الأول لذاته، فيلزم من حضور تلك البديهيات عند حضور المكتسب الأول عنده حضور المكتسب الثاني وهكذا إلى آخر المراتب الممكنة النازلة من عنده طولا وعرضا، فثبت كونه سبحانه وتعالى عالما بجميع ما يمكن أن يكون مخلوقا له.

فإن قيل: كونه عالما بالأشياء زائد على ذاته، وهو قديم، فقد حصل في الأزل قديمان!.

قلنا: مذاهب الناس في أنه عالم لذاته مشهورة، فليتأمل فيها!.[1]

وإذا ثبت كونه قادرا عالما، ثبت أنه حي؛ لأنه لا معنى للحي إلا ما لا يمتنع عليه أن يعلم ويقدر، فمن ثبت أنه عالم قادر ثبت أن هذين الوصفين لا يمتنعان عليه، فيكون حيا.

فصل

ذاته مخالفة لجميع الذوات لذاته المخصوصة[2]؛ إذ لو ساوت ذاته سائر الذوات لكان إما أن لا تباينها في شيء، فحينئذ تحصل المساواة في الماهية المستلزمة للإمكان، أو تباينها في شيء، وذلك محال من وجهين:

الأول: أنه لو حصلت المساواة في الذاتية والمباينة في وصف الذاتية، ومعلوم أن ما به المشاركة غير ما به الممايزة، فحينئذ تكون ذاته مركبة وممكنة، هذا خلف.

---

[1] هذا خلاف إثباته زيادة الصفات على الذات في المحصل (ص424) وأجاب عما أورده هنا قائلا: «إن الاشتراك في القدم اشتراك في وصف سلبي. [و] ثبوت ذلك لا يوجب التماثل أصلا، كما أن الضدين لا يلزم اشتراكهما في التضاد تماثلهما.» (المحصل ص426). وأجاب عنه في الأربعين قائلا: «لا نسلم أن القدم مفهوم ثبوتي. قوله: القدم عبارة عن نفي العدم السابق، قلنا: لا نسلم ذلك، بل هو عبارة عن نفي كون الشيء مسبوقا بذلك العدم، وكونه مسبوقا بالعدم أمر وجودي» . أما في الأربعين، فقد اعتبر الفخر الصفات نسبا وإضافات بين الذات العالمة والعلم مثلا، وبالتالي مغايرتها للذات من هذه الحيثية، لا صفات وجودية اقتضت تلك النسب والإضافات. (الأربعين ص150، 151)

[2] صرح بهذا أيضا في الأربعين (ص95)، والمحصل (ص357، 358)

الثاني: أن ذاته لمّا ساوت سائر الذوات في الذاتية، كان اختصاص ذاته بما لأجله وقعت المباينة إن لم يكن لأمرٍ فقد ترجّح الممكن لا عن مرجِّح، وهو محال، وإن كان لأمر آخر فيلزم إما الدور وإما التسلسل، وهما محالان.[1]

فصل

إنه ليس بمتحيز؛ وإلا لكان منقسما، فيكون مركبا[2]. وإذا لم يكن متحيزا لم يكن لم يكن مشارا إليه، فلم يكن في جهة أصلا[3]. ولا يكون حالاً في محلٍّ؛ وإلا لافتقر إلى المحلِّ فيكون ممكنا لذاته[4]. ولا محلاً لحالٍ. ولا متغيِّرا [من][5] نعت إلى نعت، ومن صفة إلى صفة.

فصل

تقدير جلاله بمقادير خطرات العقول البشرية جهل، بل كل ما يحدِّده الوهمُ ويحيط به الفهمُ فهو متناه، وجل الواجب لذاته أن يكون كذلك.

ولقد حارت الأفهام والعقول في الإشارة إليه؛ فإنك مهما أخبرت عنه بأمر فهناك المخبَر عنه والمخبَر به، وهما متغايران لا محالة؛ فإن إسناد الشيء إلى نفسه محال في العقول، وهناك مجموعهما، فهو ثلاثة لا واحد.

فإن قلت: إنه واحد، وهناك «هو»، ولا واحد، ومجموعهما، فهو ثلاثة لا واحد.

قلت: «هو» وليس غيره، فهذا السلب تكثير، وهذا التجريد إلحاق، فليس ذلك إلا أن نقول: «هو»، ويبقى العقل هناك في نور جلاله فيضمحل هالكا. فسبحان من احتجب عن الخلق لشدة ظهوره، واختفى عنهم لكمال نوره.

فهذه لُمَع من أسرار هذه المضايق ذكرتها على سبيل الارتجال، والتكلان على الواحد الأحد، الفرد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفؤا أحد، والحمد لله وحده، وصلى الله على رسوله وعبده سيدنا محمد وآله وصحبه.

---

[1] راجع تفاصيل هذا الدليل في الأربعين (ص96)

[2] راجع ترجيحه لهذا الدليل في المحصل (ص359)

[3] راجع دليل هذه المسألة في المحصل (ص363، 364)

[4] ذكر هذا الدليل في المحصل، وبعد أن أورد عليه الاعتراضات قال: «والمعتمد في إبطال الحلول أن المعقول من الحلول هو حصول العرض في الحيز تبعا لحصول محله فيه، وهذا إنما يعقل في حق من يصح عليه الحلول في الحيز، ولما كان ذلك في حق الله تعالى محالا، كان الحلول عليه محالا» (المحصل363)

[5] في الأصل: عن